

«تأثير مرسي»: هل يوجد شيء كهذا؟ نظرة عامة على الأداء الانتخابي لحركات الإسلام السياسي منذ عام ٢٠١٣

نيكولاس جورفاد

هذا الموضوع مترجم من اللغة الإنكليزية عن موقع منتدى الشرق

ملخص: يُنظر من قبل الكثيرين إلى الانقلاب الذي شهدته مصر عام ٢٠١٣، و الذي أنهى رئاسة محمد مرسي بعد عام مضطرب قضاه في السلطة - على أنه رمزٌ لخفوت القبول السياسي الذي تحظى به حركات الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولكن، ما التأثير الانتخابي الفعلي الذي خلفه ذلك على الأحزاب التابعة لجماعة الإخوان المسلمين؟ يُلقي هذا المقال نظرةً عن كثبٍ على الانتخابات البرلمانية التي شملت أحزابًا سياسية تابعة لجماعة الإخوان، والتي أُجريت في المنطقة منذ عام ٢٠١٣. وبالنظر إلى تلك الانتخابات، نرى أنه ليس ثمة تأثير سلبي واضح لفترة حكم مرسي و الانقلاب عليه على الأحزاب التابعة للإخوان في الفترة التي تلت عام ٢٠١٣. بل يبدو أنّ السياقات والعوامل السياسية المحلية في تلك الدول كانت هي المحددات الدافعة لأداء الأحزاب التابعة للإخوان.

مقدمة

منذ الانقلاب العسكري في مصر و الذي أسفر عنه إنهاء رئاسة محمد مرسي، دارت نقاشاتٌ على نطاق واسع حول مستقبل أحزاب الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.^[1] وقد سلّطت تبعات الإطاحة بمرسي الضوء على الاحتمالات السياسية لمستقبل جماعة الإخوان المسلمين، ليس في مصر وحدها، وإنما في دولٍ أخرى أيضًا بها أحزابٌ سياسية تابعة للإخوان. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الصراع - الذي يبدو في ظاهره معركةً بين الفاعلين السياسيين والجيش في مصر - يُعدُّ أيضًا جزءًا من تنافس إقليميٍّ أوسع على السلطة والنفوذ السياسيّين. فمن جانب، تسعى دولٌ مثل السعودية والإمارات إلى حظر المنظمات التابعة للإخوان، أو على الأقل الحد من نفوذها السياسي بطريقة صارمة. وعلى الجانب الآخر، يُنظر إلى دولٍ مثل قطر وتركيا باعتبارهما داعمين للجماعات التابعة للإخوان، وهما منافستان صريحان للسعودية والإمارات على النفوذ الإقليمي. وقد أدّى هذا - في حالة قطر - إلى توتراتٍ سياسية مع دول الخليج الأخرى، وأوصل الأمور إلى الحصار الاقتصادي والسياسي الذي تفرضه عليها عددٌ من الدول العربية حاليًا.

لا عَجَب إذن أن يكون التنافس على النفوذ والسلطة الإقليميين بين دول الخليج، وكذلك تبعات حملة قمع الإخوان المسلمين في مصر، هما محط التركيز الأول لدى مراقبي المنطقة. غير أنّ هذا المقال سيركّز بدلاً من ذلك على التداعيات المباشرة - إن وجدت - و التي يمكن أن تكون الأحداث في مصر قد خلّفتها على الأداء و الأفاق الانتخابيين للأحزاب السياسية الإسلامية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما الأحزاب ذات الصلة بفروع الإخوان المسلمين أو التي استقت مبادئها التأسيسية من مدرسة الفكر السياسي للإخوان.^[2] يمكن أن يميل الناظر إلى المشهد للوهلة الأولى إلى أن يرى أنّ النهاية الفوضوية لمحمد مرسي سيكون لها أثر ضارٌّ، أو ما سُمّينا بـ"تأثير مرسي"، على الأفاق الانتخابية للأحزاب الإسلامية الأخرى التابعة للإخوان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتتطلب هذه الفرضية مزيدًا من التمهيص. للنظر إلى تلك الجماعات التابعة للإخوان، سنقدّم ملخصًا عن تاريخ كلِّ حزب، بالإضافة إلى سياقٍ يوضّح أداءه السياسي في الانتخابات البرلمانية التي تلت عام 2013.

على الرغم من وجود ميلٍ إلى الجمع بين الأحزاب السياسية التي ترتبط أصولها بجماعة الإخوان المسلمين أو التي بدأت بصفحتها فروعًا للتنظيم، فينبغي دراسة كلِّ حزبٍ وفهمه بالرجوع إلى السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة به دون غيره. فلكلِّ حزبٍ تتناولها في هذا المقال تاريخه المميز، واستراتيجياته الانتخابية، وبيئته السياسية التي شكّلت شخصيته على مرّ العقود العديدة الماضية. إضافةً إلى ذلك، فإنّ علاقات بعض الأحزاب السياسية التي لها جذور مرتبطة بالفكر السياسي للإخوان المسلمين

لكل حزب تناوله في هذا المقال تاريخه المميز، واستراتيجياته الانتخابية، وبيئته السياسية التي شكّلت شخصيته على مرّ العقود العديدة الماضية. إضافة إلى ذلك، فإنّ علاقات بعض الأحزاب السياسية التي لها جذور مرتبطة بالفكر السياسي للإخوان المسلمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع منظماتٍ أخرى تابعة لجماعة الإخوان - تُعدّ مختلفة

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع منظماتٍ أخرى تابعة لجماعة الإخوان - تُعدّ مختلفة. فعلى سبيل المثال، لدى حزب الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) في الكويت جذورٌ تأسيسية تعود إلى فكر الإخوان. ومع ذلك، فقد انفصل الحزب عن الجماعة بعد غزو العراق للكويت [3] بسبب اختلاف الطرفين بشأن التدخل الأميركي لإنهاء هذا الاحتلال. وثمة مثال آخر وهو حزب العدالة والتنمية المغربي، الذي شرب مؤسسه من معين الفكر السياسي للإخوان، رغم إنكار بعض قياداته مؤخرًا أيّ صلاتٍ وثيقة بالإخوان [4] وفي حين يُعدّ من المهمّ مناقشة تلك الأحزاب داخل إطارٍ أوسع من النظر في أداء الأحزاب الإسلامية السنية، ولا سيما الأحزاب التي لها جذور مرتبطة بالفكر السياسي للإخوان، في الانتخابات منذ عام 2013، فلا بدّ من النظر في كلّ سياقٍ في ضوء استقلالية كلّ حزبٍ في التعامل مع القضايا والشواغل المحلية والوطنية.

يتناول القسم الأول من هذا المقال سبع دولٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (العراق والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وتونس) أجرت انتخاباتٍ برلمانية منذ عام 2013، وشاركت فيها أحزابٌ تابعة لجماعة الإخوان المسلمين. ثمّ تجري مقارنةً لنتائج الانتخابات المعقودة بعد عام 2013 مع الأداء الانتخابي السابق للأحزاب التابعة للإخوان في تلك الدول. ولا ينصبّ تركيز هذا القسم على الجزم بأيّ ادعاءاتٍ قاطعة حول الكيفية التي أثرت بها أحداث مصر في انتخاباتٍ بعينها في المنطقة، وإنما ينصبّ تركيزه على دراسة نتائج الانتخابات البرلمانية في تلك الدول لتحديد ما إذا كانت هناك أيّ اضطرابات أو اتجاهات شاملة واضحة. أما القسم الثاني من هذا المقال، فسينظر بصورةٍ أقرب في السياقين التونسي والمغربي، ويناقش نوع التأثير الذي يمكن أن تكون أحداث مصر قد أحدثته في المنطقة. ثمّ يناقش القسم الأخير الآفاق الانتخابية المستقبلية للأحزاب السياسية التابعة للإخوان في ضوء أداؤها الانتخابي منذ عام 2013.

الانتخابات البرلمانية قبل عام 2013 وبعده: نظرة عامة على الدول

لتحليل النتائج الانتخابية التي حققتها الأحزاب التابعة لجماعة الإخوان بشكل أفضل، فمن الضروري أن نقارن أداء تلك الأحزاب في فترة ما قبل عام 2013 وما بعدها. ومن المهمّ أن نلاحظ أنّ السياقات السياسية التي يعمل فيها كلّ حزبٍ تختلف اختلافًا كبيرًا استنادًا إلى عوامل عديدة مختلفة. ولوضع هيكلٍ ما لفهم الكيفية التي جاء بها أداء تلك الأحزاب منذ عام 2013، فمن المفيد أن نُقسّمها إلى أقسامٍ على أساس البيئة السياسية التي توجد فيها. تناقش المجموعة الأولى المغرب وتونس، وهما بلدان تمثّل فيهما الأحزاب التابعة للإخوان - بدرجةٍ ما - أكبر كتلة برلمانية، ويُفترض أن يكون أيّ أثر ضارٌّ للأحداث التي جرت في مصر أوضح فيهما من غيرهما. أمّا المجموعة الثانية، فتناقش الأردن والكويت وموريتانيا، حيث تُعدّ الأحزاب التابعة للإخوان من بين الكتل البرلمانية الأكبر، وإن كانت أصغر نسبيًا مقارنةً بإجمالي المقاعد البرلمانية. أمّا المجموعة الثالثة والأخيرة، فتتطرّق في العراق ولبنان، حيث تعمل الأحزاب التابعة للإخوان في سياقاتٍ طائفية، وتطغى عليها في معظم الأحيان أحزابٌ سياسية أخرى.

1. القوى البرلمانية: حالتا المغرب وتونس

المغرب

تمتدّ أصول المبادئ السياسية الأساسية لحزب العدالة والتنمية المغربي إلى الفكر السياسي للإخوان. ومع ذلك، وكما ذكرنا في المقدمة، فقد أنكر قادة الحزب وجود صلة، وأشاروا إلى وجود أوجه تشابه أيديولوجية واسعة مشتركة وتأثيرات من كبار الكُتاب المرتبطين بالإخوان، لكنهم نفوا أيّ علاقة أعمق من ذلك بجماعة الإخوان. وقد تأسّس حزب العدالة والتنمية رسميًا عام 1998، مع أنّ جذوره الأيديولوجية يمكن أن ترجع إلى الحركات الإسلامية التي تشكّلت في بدايات التسعينيات من القرن العشرين بقيادة الزعماء المستقبليين للحزب [5] وتحوّل حزب العدالة والتنمية تدريجيًا إلى حركة سياسية تراكمت قوتها حتى وصل إلى الفوز بمقاعد أكثر من غيره من الأحزاب في الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد عام 2011.

شارك الحزب في عددٍ من الانتخابات منذ نشأته عام 1998. ومع ذلك، ولأغراض هذا المقال، سنركز على نتائج الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في عامي 2011 و2016؛ إذ تُعدُّ هذه الانتخابات نقاطاً بياناتٍ مهمّة لمسار الحزب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مرحلة ما بعد عام 2013. شهدت الانتخابات البرلمانية لعام 2011 ظهوراً قوياً لحزب العدالة والتنمية عندما فاز بإجمالي 107 مقاعد من أصل 395 مقعداً برلمانياً متاحاً. [6] ونتيجةً لذلك، شكّل حزب العدالة والتنمية - مع حزبين إسلاميين آخرين - كتلة الأغلبية في البرلمان، وأصبح عبد الإله بن كيران زعيم الحزب رئيس الوزراء.

وحتى بعد الأحداث التي أدت إلى سقوط محمد مرسى في مصر، فقد شهدت الانتخابات البرلمانية لعام 2016 أداءً أقوى من سابقه للحزب، الذي فاز بـ125 مقعداً برلمانياً. [7] بيد أن هذا الظهور الانتخابي القوي صحبته العديد من التحديات في تشكيل الحكومة، وانتهى الأمر بعجز رئيس الوزراء بن كيران عن تشكيل حكومة ائتلافية، فتدخل الملك محمد السادس وكلف سعد الدين العثماني - عضو حزب العدالة والتنمية - بمهمّة تشكيل الحكومة، وآلت رئاسة الوزراء في النهاية إليه. [8] ومع أن العثماني عضو في حزب العدالة والتنمية، فإنّ الخطوة التي أقدم عليها الملك محمد السادس قد حققت له مكسبين: إظهار قوته في تعيين رئيس وزراء يروق له أكثر من بن كيران، وتأجيج الخلاف والشقاق داخل حزب العدالة والتنمية. إذ يمكن للتنافس بين الفصائل المختلفة في الحزب أن يضّرّه مستقبلاً، لا سيما إذا ما أخذنا في محاولات الملك إضعاف قوّة الحزب السياسية وفرصه.

يمكن للتنافس بين الفصائل المختلفة في الحزب أن يضّرّه مستقبلاً، لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار محاولات الملك إضعاف قوّة الحزب السياسية وفرصه

تونس

تعود جذور حزب النهضة التونسي إلى أوائل سبعينيات القرن العشرين، مع أنّه لم يصبح رسمياً حزباً سياسياً في تونس إلا منذ عام [9] 2011. إذ مثّلت الإطاحة بالديكتاتور الذي حكم تونس زمنًا طويلاً زين العابدين بن علي في يناير/كانون الثاني من العام نفسه - التي جاءت نتيجة لتظاهرات حاشدة شهدتها تونس - شرارة الانطلاق لما بات يُعرف بالربيع العربي. وفجأة، غيّرت سلسلة الأحداث هذه المشهد السياسي للبلاد والمنطقة. وكانت حركة النهضة مستعدّة لأداء دور سياسي بارز في تشكيل مستقبل البلاد؛ ذلك أنّها كانت قد بنت قاعدة تنظيمية قويّة في السنوات التي سبقت عام 2011.

وقد عُقدت انتخابات برلمانية في تونس مرتين بعد سقوط زين العابدين بن علي: أولاهما عام 2011 والأخرى عام 2014، على التوالي. وأظهرت نتائج انتخابات عام 2011 المهارة التنظيمية الفائقة التي تتمتع بها حركة النهضة؛ إذ فازت بـ90 مقعداً برلمانياً من أصل 217 مقعداً، لتصبح بذلك أكبر كتلة حزبية في البرلمان. [10] وسمح هذا للنهضة بتشكيل حكومة انتقالية مع حزبين آخرين غير إسلاميين، والتحكّم في مناصب مهمّة مثل منصب رئيس الوزراء، والتأثير كذلك في التحول الديمقراطي للبلاد. بيد أن التوترات السياسية قد تصاعدت في السنوات التالية، واتسم النمو الاقتصادي والسياسي بالبطء، وأدّى اغتيال ساسة يساريين من خصوم النهضة السياسيين إلى أزمة سياسية في البلاد. وعلاوةً على ذلك، فقد أكّدت التوترات السياسية التي أحاطت بحكم محمد مرسى في مصر التصوّر القائل إنّ الأحزاب الإسلامية غير قادرة على قيادة الحكومة بكفاءة، وهو تصوّر ساهم في حسابات حركة النهضة وهي تحاول إيجاد حلّ سياسيٍ سلميٍّ للأزمة قابلٍ للتنفيذ. تم عقد اتفاق بين القوى السياسية الرئيسية انبثق عن أشهر من الحوار بدأت في شتاء 2013 (برعاية الرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي)، وسمح الاتفاق بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة وكتابة دستور جديد لتجنّب المزيد من التدهور السياسي وربما انتشار العنف. وقد شهدت الانتخابات البرلمانية لعام 2014 انخفاض عدد مقاعد حركة النهضة إلى 69 مقعداً، لتكون بذلك ثاني أكبر كتلة حزبية في البرلمان التونسي [11]؛ ولذلك اضطرت النهضة إلى الدخول في حكومة ائتلافية مع حزب نداء تونس، الذي فاز بأغلبية مقاعد البرلمان وكان يُنظر إليه على أنّه أكبر منافس لحركة النهضة. [12] ومع ذلك، فقد أعلنت النهضة مؤخراً أنّها ستخرج من الائتلاف، وهو ما يبدو جزءاً من حساباتها السياسية لتحقيق مكانة أفضل لنفسها في الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها عام 2019.

علاوةً على ذلك، فقد أكّدت التوترات السياسية التي أحاطت بحكم محمد مرسى في مصر التصوّر القائل إنّ الأحزاب الإسلامية غير قادرة على قيادة الحكومة بكفاءة، وهو تصوّر ساهم في حسابات حركة النهضة وهي تحاول إيجاد حلّ سياسيٍ سلميٍّ للأزمة قابلٍ للتنفيذ

٢. مُمَثِّل لكن ضعيف: حالات الأردن والكويت وموريتانيا

الأردن

يُطلق على الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن "جبهة العمل الإسلامي"، وهي كيانٌ حديثٌ نسبياً؛ إذ جرى تأسيسه عام 1992[13] وقد شاركت جبهة العمل الإسلامي في عددٍ من الانتخابات البرلمانية منذ تأسيسها، ولكنها أيضاً قاطعت العديد من الانتخابات البرلمانية بسبب شكاوى من النظام الانتخابي البرلماني الأردني. قاطعت الجبهة الانتخابات البرلمانية لعامي 2010 و2013، محتجةً بأن النظام الانتخابي الأردني يخدم الأحزاب القبلية ويضرُّ بالأحزاب السياسية المنظمة تنظيمًا أفضل.

وفي الانتخابات البرلمانية الأردنية، يوجد 110 مقاعد في البرلمان، وتسم الأحزاب السياسية في البلاد بضعف نسبيٍّ. وصحيحٌ أن جبهة العمل الإسلامي أبلت بلاءً حسناً في الانتخابات البرلمانية لعام 2003، وفازت بـ 17 مقعداً[14]؛ ولكنَّ الانتخابات التالية في عام 2007 اعتُبرت فشلاً للجبهة التي لم تفز آنذاك إلا بستة مقاعد برلمانية، وهي نتيجة أدت إلى مقاطعة العمليتين الانتخابيتين التاليتين [15]. وبعد مقاطعة انتخابات عامي 2010 و2013 بسبب ما رآته الحركة نظاماً انتخابياً غير عادل، خاضت الجبهة الانتخابات ضمن ائتلافٍ انتخابيٍّ متنوعٍ ضمَّ مرشحين وأحزاباً من غير الإسلاميين عام 2016. وفاز هذا الائتلاف بإجمالي 15 مقعداً، مُنحت الجبهة 10 مقاعد منها[16]. ونتيجةً لذلك، أصبحت الجبهة أكبر تكتلٍ حزبيٍّ في الأردن، حتى وإن كانت تمثِّل حصَّةً صغيرة نسبياً من المقاعد البرلمانية.

شهدت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ظهور بضع جماعات منشقة بارزة في السنوات الأخيرة أصبحت الآن منافساً انتخابياً لجبهة العمل الإسلامي. فعلى سبيل المثال، تأسست مبادرة "زمزم" التي أُعلنت رسمياً عام 2013 على يد أعضاء في الإخوان ينتمون إلى الجناح الأكثر "اعتدالاً" في الجماعة. و فاز مرشحوا فضيل "زمزم" بإجمالي 5 مقاعد برلمانية، مع ضرورة الإشارة إلى أنَّ هؤلاء المرشحين الفائزين كانوا أعضاء غير إسلاميين في القائمة الانتخابية من مناطق قبليّة[17]. وتشكَّلت جماعة منشقة أخرى تُطلق على نفسها اسم "جمعية الإخوان المسلمين" رسمياً عام 2015، وفازت بمقعدٍ واحد في الانتخابات البرلمانية التي عُقدت عام 2016[18]. وأخيراً، تأسس حزب الوسط عام 2001، ومنذ ذلك الحين وهو ينافس جماعة الإخوان المسلمين الأردنية[19]. وتشير بعض التقديرات إلى أنَّ المتفقين مع آراء هذا الحزب فازوا بسبعة مقاعد برلمانية، مع أن العدد الدقيق ما زال محلَّ جدل[20].

يمثِّل تهديد حظر الجماعة أو تقييدها قياساً على أداء الأحزاب السياسية الأخرى في الأردن، فإن أداء الأحزاب الإسلامية كان جيداً في الانتخابات البرلمانية لعام 2016، رغم ظهور الأحزاب المنشقة. وبينما يمكن اعتبار نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2016 مشجعةً للبعض داخل الجماعة، فإن الانقسام والانشقاقات الحالية داخل المؤسسة تُشكِّل

تحدياتٍ في طريق جبهة العمل الإسلامي. إضافةً إلى ذلك، فقد أغلقت الشرطة الأردنية مقرَّ جماعة الإخوان عام 2016، في تحرُّك يراه الكثيرون خطوةً تهدف إلى خنق الإخوان سياسياً واجتماعياً، رغم استمرار عمل جبهة العمل الإسلامي بصورة قانونية داخل البلاد[21]. ويمثِّل تهديد حظر الجماعة أو تقييدها في الأردن تحدياً كبيراً آخر لها ولجبهة العمل الإسلامي في السنوات القادمة.

الكويت

تعود أصول جماعة الإخوان المسلمين في الكويت إلى خمسينيات القرن العشرين، مع أنَّ مشاركتها السياسية من خلال الحركة الدستورية الإسلامية، المشهورة بـ "حدس" - أمرٌ جديدٌ نسبياً ولم تبدأ إلا في تسعينيات القرن العشرين[22]. وفي حين تعود الجذور التأسيسية لـ "حدس" إلى أيديولوجية جماعة الإخوان، فإن علاقتها بالجماعة على المستوى الدولي قد انقطعت بعد الغزو العراقي للكويت[23]. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنَّ مناقشة أداء الأحزاب السياسية في الكويت أمرٌ صعب. وينبع هذا من أنَّ الأحزاب السياسية غير قانونية نظرياً في الكويت؛ ولذا يمكن أن يكون من الصعب تخصيص مقاعد برلمانية فردية لأيِّ حزبٍ أو جماعة بعينها[24]. فعلى سبيل المثال، حمل جميع المرشحين الفائزين بالمقاعد الخمسين في الجمعية الوطنية للبلاد في انتخابات عام 2016 وصفً "مستقلين"[25]. ومع ذلك، فإن "حدس" تُعدُّ جماعةً سياسية نشطة في الكويت وتوصف عادةً بأنها جماعةٌ "مُعارضة".

اتسم التاريخ الانتخابي لـ"حدس" في العقد الأخير بالاختلاط؛ إذ ترشَّح أعضاء من "حدس" في عدَّة انتخاباتٍ وقاطعوا غيرها. ولأنَّ الأحزاب السياسية محظورة، والحكومات غير مستقرة؛ فمن ثَمَّ جرت الدعوة إلى عقد انتخاباتٍ برلمانية عدة مراتٍ خلال العقد الأخير، ويصعب أحياناً تخصيص مقاعد لأعضاء "حدس" بشكلٍ محدَّد. ومع ذلك، فإن ثمة عدداً من الانتخابات البرلمانية في الماضي شارك فيها أعضاء الإخوان. فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير بأنَّ "حدس" قد فازت بستة مقاعد في الانتخابات البرلمانية لعام 2003، في حين فازت بعددٍ أقلَّ من المقاعد في الانتخابات التي تلتها في أعوام 2006 و2008 و2009[26].

ثمَّ تحسَّن أداء "حدس" الانتخابي بعد ذلك، وفازت بخمسة مقاعد برلمانية في فبراير/شباط من عام 2012[27] وبدءاً من الانتخابات البرلمانية الثانية في عام 2012 والانتخابات التي تلتها في عام 2013، قاطعت "حدس" وجماعاتٌ سياسية أخرى -تعدُّ جزءاً من المعارضة- العملية الانتخابية احتجاجاً على التحول إلى نظام تصويتٍ جديد. [28] وفي آخر انتخاباتٍ برلمانية انعقدت في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2016، كان أداء "حدس" وغيرها من أحزاب المعارضة جيداً. وفي حين يُعدُّ من الصعب تحديد عدد أعضاء "حدس" الذين فازوا بمقاعد برلمانية، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن السياسيين التابعين لـ"حدس" وغيرهم من الإسلاميين استطاعوا الفوز بـ12 مقعداً. [29]

ربما يوجد قدرٌ من التسامح مع وجود «حدس» في الكويت؛ لأنَّ تركيز الحركة يبدو منصباً على السياسات والشؤون الداخلية، مما يجعل وجودها أقلَّ إثارة للجدل خارج حدود الكويت. بيد أنَّ «حدس» تضطر أيضاً إلى التعامل مع بيئة سياسية في الكويت تتسم بعدم استقرار كبير في بعض السنوات الأخيرة

تتسم البيئة السياسية المحيطة بـ"حدس" في الكويت بالتفرُّد في بعض الجوانب، لأنَّ الكويت دولةٌ خليجية وحليفةٌ للسعودية والإمارات. وربما يوجد قدرٌ من التسامح مع وجود "حدس" في الكويت؛ لأنَّ تركيز الحركة يبدو منصباً على السياسات والشؤون الداخلية، مما يجعل وجودها أقلَّ إثارة للجدل خارج حدود الكويت. بيد أنَّ "حدس" تضطر أيضاً إلى التعامل مع بيئة سياسية في الكويت تتسم بعدم استقرار كبير في السنوات الأخيرة [30]؛ إذ أسفر انهيار المستمر للحكومات والدعوة إلى انتخاباتٍ جديدةٍ عن بعض الحالات التي شهدت إجراء أكثر من عملية انتخابية في السنة الواحدة. [31]

وقد خلقت تلك الظروف، بالإضافة إلى إلزام الأفراد بخوض الانتخابات بصفتهم مستقلين- بيئةً سياسية مليئةً بالتحديات تحتم على "حدس" المحاولة المستمرة لضمان بقائها.

موريتانيا

يُسمَّى الحزب السياسي التابع للإخوان في موريتانيا "التجمع الوطني للإصلاح والتنمية"، ويشتهر أكثر باسمه المختصر "تواصل". ولم يخضع هذا الحزب السياسي لدراسةٍ مستفيضة مقارنةً بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشهد مشاركة أحزاب إسلامية، ويرجع هذا جزئياً إلى أنَّ الحزب لم يكن قانونياً حتى عام 2007؛ إذ حظرت الحكومة الموريتانية الأحزاب الإسلامية. [32] ولكن قبل عام 2007، كان أعضاء الحزب يترشحون في الانتخابات بصفتهم مستقلين، وبذلك اكتسبوا خبرةً برلمانية. [33] وينبغي أيضاً الإشارة إلى أنَّ المنظومة السياسية في موريتانيا تخضع لهيمنة حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، بزعامة الرئيس القوي محمد ولد عبد العزيز. وقد نتج عن هذا هيمنة حزب الاتحاد من أجل الجمهورية على السياسات الانتخابية في السنوات الأخيرة.

وينبغي أيضاً الإشارة إلى أنَّ المنظومة السياسية في موريتانيا تخضع لهيمنة حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، بزعامة الرئيس القوي محمد ولد عبد العزيز. وقد نتج عن هذا هيمنة حزب الاتحاد من أجل الجمهورية على السياسات الانتخابية في السنوات الأخيرة

وخلال الفترة القصيرة التي كان "تواصل" فيها حزباً رسمياً، حقَّق نجاحاتٍ متوسطة في عمليتين انتخابيتين منذ عام 2013. ففي الانتخابات البرلمانية عام 2013، نجح "تواصل" في الفوز بـ16 مقعداً من أصل 147 مقعداً في البرلمان. [34] وفي الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد العام الماضي 2018، تمكَّن "تواصل" من الفوز بـ14 مقعداً، ويُعدُّ حالياً أكبر حزبٍ معارض في موريتانيا، رغم قلَّة عدد مقاعده مقارنةً بعدد المقاعد الذي فاز بها حزب الاتحاد من أجل الجمهورية التي وصل عددها إلى 89 مقعداً. [35] يُعدُّ رئيس موريتانيا، محمد ولد عبد العزيز، حليفاً مخلصاً

للسعودية، واستخدم لهجةً حادةً ضد جماعة الإخوان المسلمين في موريتانيا، ورفض التفريق بين المتطرفين الذين يستخدمون العنف وغيرهم من الإسلاميين الذين يسعون للمشاركة في العملية الانتخابية. [36] وعلاوةً على ذلك، ومنذ عام 2013، ثمة جهود تقودها الحكومة لخنق نشاط الجمعيات الخيرية المرتبطة بجماعة الإخوان، مع منع بعض تجمعات حزب "تواصل. [37]" ومع أنّ الحزب قد فاز بما يجعله ثاني أكبر كتلة برلمانية، فإنّ مستقبله السياسي ضعيف ويمكن أن يتأثر بالجهود المستمرة المبذولة لتهميشه.

3. أحزاب تابعة للإخوان في سياقاتٍ طائفية: حالات العراق ولبنان

العراق

إنّ الحزب الإسلامي العراقي حزبٌ تابعٌ للإخوان في العراق، وقد تأسس عام 1960، وتمتدُّ جذوره إلى عام 1945 [38]. ويُعدُّ الحزب واحدًا من أكبر الحركات السُّنية، ويدير شبكةً واسعةً من الأعمال الخيرية. وكان الحزب محظورًا إبان حكم صدام حسين، فغادر بعض قادته البلاد، وأشرفوا على إدارة الأمور من الخارج. [39] وينبغي الإشارة أيضًا إلى أن بعض قادة الحزب ذكروا مؤخرًا أن الحزب لا يتبع جماعة الإخوان مباشرةً، وشدّدوا على استقلاله عن التنظيم، مع أنّ علاقته بالإخوان غير واضحةٍ في هذا الصدد. [40] ومنذ الغزو الأميركي للعراق والإطاحة بصدام حسين، تآرجح الحزب بين المشاركة السياسية ضمن ائتلافاتٍ تتكوّن من عدّة أحزاب ومقاطعة الانتخابات تمامًا. وتتناول في هذا الصدد أربع عملياتٍ انتخابية.

مع أنّ أول انتخاباتٍ تلت سقوط صدام حسين في العراق عُقدت عام 2005، فقد قاطع الحزب الإسلامي العملية الانتخابية بعد رفض طلبه بتأجيلها، وبسبب وجود مخاوف أخرى تتبع من الوجود الأميركي في العراق. [41] لكنّ الحزب شارك في انتخابات عام 2010، حيث ترشّح ضمن جبهة التوافق العراقية، وهي قائمة انتخابية سُنية فازت بـ44 مقعدًا في الانتخابات البرلمانية لعام 2005 [42]. لكنّ هذا الائتلاف لم يفز إلا بستة مقاعد برلمانية في انتخابات عام 2010، ويرجع ذلك في الأساس إلى انقساماتٍ وخلافاتٍ داخلية. [43] وفي انتخابات عام 2014، شارك الحزب الإسلامي في الانتخابات ضمن قائمةٍ انتخابيةٍ تُسمّى "متحدون"، فازت بإجمالي 23 مقعدًا في البرلمان، وهو ما يمثّل تحسّنًا عن نتائج قائمة جبهة التوافق السُّنية في الدورة الانتخابية السابقة. [44]

ويواجه الحزب الإسلامي العراقي اليوم عددًا من

التحديات في تشكيل مستقبله، لا سيما في ضوء

القوة التي تتمتع بها الأحزاب الشيعية في العراق

والحاجة إلى إعادة إعمار البلاد هيكليًا وسياسيًا

ومع أنّ الحزب قد شارك في الانتخابات البرلمانية لعامي 2010 و2014، فإنه أعلن في فبراير/ شباط من العام الماضي 2018 أنّه لن يشارك في الانتخابات البرلمانية التي شهدها ذلك العام. [45] لكنّه سمح لأفرادٍ كانوا تابعين للحزب أو كانوا أعضاء في الحزب بالترشّح. [46] وتشير

بعض التقديرات إلى أنّ حوالي 14 فردًا تابعين للحزب فازوا بمقاعد برلمانية. [47] وشهدت الانتخابات البرلمانية لعام 2018 في العراق أيضًا ظهورًا قويًا للأحزاب السياسية ذات الجذور الشيعية، وهو ما أظهر القوة الكليّة لتلك الأحزاب. [48] ويواجه الحزب الإسلامي العراقي اليوم عددًا من التحديات في تشكيل مستقبله، لا سيما في ضوء القوة التي تتمتع بها الأحزاب الشيعية في العراق والحاجة إلى إعادة إعمار البلاد هيكليًا وسياسيًا. وظهرت أيضًا أصواتٌ منتقدة للحزب وقياداته بسبب ما يُتصور أنّه إخفاقٌ من جانبهم في الدّود عن القضايا السُّنية في العراق، وكذلك تشكيكاتٌ في قدرات زعماء الحزب على تحويل الحزب إلى قوة سياسية في البلاد. [49] ويبدو أنّ السياق السياسي الطائفي في العراق والنقد الموجّه إلى الحزب من قطاعاتٍ من السكان السُّنة، هما التحديان الأبرز اللذان يواجههما الحزب في المستقبل.

لبنان

تُسمّى الجماعة التابعة للإخوان في لبنان "الجماعة الإسلامية"، وتعود أصولها إلى خمسينيات القرن العشرين، مع أنّها شاركت أول مرة في المنظومة الانتخابية عام 1972 [50]. ويُعدُّ الأثر الانتخابي لهذه المجموعة هامشيًا من حيث عدد المقاعد الانتخابية، مع أنّها تحتفظ ببرنامج تواصل اجتماعيٍ نشط. وهناك عمليتان انتخابيتان جديرتان بالملاحظة في هذا الصدد: الأولى عام 2009، والأخرى عام 2018، وقد تأخّر انعقاد انتخابات عام 2018 بسبب الإشكالات السياسية التي شهدتها البلاد. [51] وتتقسم المنظومة السياسية على أسس طائفية، ويعقد التنافس السياسي بين أحزابٍ متعدّدة التعاون السياسي في البلاد.

لم يكن الأداء الانتخابي للجماعة الإسلامية في لبنان ملحوظاً، وأخفق الحزب في أن يصبح فاعلاً سياسياً بارزاً في البلاد. وفي الانتخابات البرلمانية لعام 2009، خاض الحزب الانتخابات ضمن تحالف 14 آذار.[52] بيد أن الحزب لم ينجح إلا في حصد مقعد واحد في هذه الانتخابات، وكان طرفاً هامشياً في الائتلاف[53]. وفي انتخابات عام 2018، خرج الحزب بأداء انتخابي مخيب للآمال؛ إذ لم يفز أي من مرشحيه الأربعة بأي مقعد[54]. وإجمالاً، كانت انتخابات عام 2018 عصبية على الجماعات الإسلامية الأخرى؛ إذ شهدت أداءً ضعيفاً لحزب رئيس الوزراء سعد الحريري في الانتخابات.[55] ويبدو أن الإشكال الرئيس أمام مستقبل الجماعة الإسلامية في لبنان هو كيف يمكنها أن تميز نفسها عن الأحزاب السياسية السنية الأخرى وتعمل في بيئة سياسية مليئة بالمشاق.

النتائج الانتخابية:

النتائج الانتخابية لحزب العدالة والتنمية في المغرب

عدد المقاعد المحصودة	الانتخابات البرلمانية
107	الانتخابات البرلمانية لعام 2011
125	الانتخابات البرلمانية لعام 2016

النتائج البرلمانية لحركة النهضة في تونس

عدد المقاعد المحصودة	الانتخابات البرلمانية
90	الانتخابات البرلمانية لعام 2011
69	الانتخابات البرلمانية لعام 2014

النتائج الانتخابية لجهة العمل الإسلامي في الأردن

عدد المقاعد المحصودة	الانتخابات البرلمانية
17	الانتخابات البرلمانية لعام 2003
6	الانتخابات البرلمانية لعام 2007
مقاطعة	الانتخابات البرلمانية لعام 2010
مقاطعة	الانتخابات البرلمانية لعام 2013
10	الانتخابات البرلمانية لعام 2016

النتائج الانتخابية لحزب "حدس" في الكويت

عدد المقاعد المحصودة	الانتخابات البرلمانية
5	أول انتخابات برلمانية في عام 2012
مقاطعة	ثاني انتخابات برلمانية في عام 2012
مقاطعة	الانتخابات البرلمانية لعام 2013
~12 (الإجمالي المُقدَّر ويشمل عدد المقاعد التي حصدها "حدس" وإسلاميون آخرون)	الانتخابات البرلمانية لعام 2016

النتائج الانتخابية لحزب "تواصل" في موريتانيا

عدد المقاعد المحصودة	الانتخابات البرلمانية
16	الانتخابات البرلمانية لعام 2013
14	الانتخابات البرلمانية لعام 2018

النتائج الانتخابية للحزب الإسلامي العراقي في العراق

عدد المقاعد المحصودة	الانتخابات البرلمانية
6 (إجمالي المقاعد ويشمل عدد المقاعد التي حصدها جبهة التوافق العراقية)	الانتخابات البرلمانية لعام 2010
23 (إجمالي المقاعد ويشمل المقاعد التي حصدها ائتلاف "متحدون")	الانتخابات البرلمانية لعام 2014
~14 (الإجمالي المُقدَّر)	الانتخابات البرلمانية لعام 2018

النتائج الانتخابية لحزب الجماعة الإسلامية في لبنان

عدد المقاعد المحصودة	الانتخابات البرلمانية
1	الانتخابات البرلمانية لعام 2009
0	الانتخابات البرلمانية لعام 2018

قصة سياقين سياسيين: أداء حزب حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية

ينبغي أن نذكر عددًا من الملاحظات المختصرة بشأن هذه الجماعات المختلفة قبل التعمق في فحص السياقين المغربي والتونسي. فأولاً: لا توجد أدلة تُذكر تشير إلى وجود "تأثير مرسى" قوي يفوق العوامل الانتخابية الأخرى في تحديد نتائج الانتخابات في مرحلة ما بعد عام 2013. وثانياً: تبدو السياقات والبيئات السياسية المحلية هي العوامل الأولية في تحديد كيفية أداء الأحزاب التابعة للإخوان بعد عام 2013. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فمن المهم أن نلقي نظرة أقرب على دراستي الحالة التونسية والمغربية؛ إذ بإمكانهما أن يُقدّما أكثر الأمثلة وضوحاً على ما إذا كانت فترة حكم محمد مرسى القصيرة الممتلئة بالفوضى في مصر قد كان لها أثرٌ سياسيٌ سلبيٌّ في أحزابٍ إسلاميةٍ أخرى.

توجد أحزابٌ تابعة للإخوان في المغرب وتونس حققت نجاحاتٍ انتخابيةٍ في الماضي، ويبدو أنّها في وضعٍ يسمح لها بأن تصبح فاعلاً سياسياً نشطاً في المستقبل. وفي حين كانت الأحزاب التابعة للإخوان في مواقع سلطةٍ بدرجاتٍ متفاوتةٍ في تونس والمغرب إبان فترة حكم مرسى، فإننا نتصوّر أنّ أصداء إبطائه والتوتر السياسي والاستقطاب اللذين اتسم بهما عصره - محسوسةٌ في هذين البلدين أكثر من غيرهما. فعلى سبيل المثال، يمكن القول إنّ المواطنين في المغرب وتونس قد وجدوا في حكم مرسى المضطرب في مصر إِدانةً للأحزاب الإسلامية في كلا البلدين. وإذا أخذنا هذا في الاعتبار، فينبغي أن نجري نقاشاً أعمق عن السياقين السياسيين التونسي والمغرب مع التركيز على فهم الأسباب التي أدت إلى خسارة حزب النهضة التونسي بعضاً من قوته في الانتخابات البرلمانية التي تلت عام 2013، في حين كان أداء حزب العدالة والتنمية المغربي أفضل في الانتخابات البرلمانية التي تلت عام 2013، رغم الأحداث التي شهدتها مصر.

لقد تشابه المناخ السياسي في مرحلة ما بعد الربيع العربي في مصر وتونس في بعض الجوانب؛ إذ كان كلا البلدين ينتقلان من حكم شموليّ طال أمده في ظلّ وجود حزبين إسلاميين على درجة عالية من التنظيم مستعدّين للاستفادة من المناخ السياسي الذي كان حديثاً عهد بالحرية

عاشها الإخوان المسلمون في مصر والنهضة في تونس سرعان ما تحوّلت إلى مصاعب في التعامل مع تحديات الحكم مع محاولة تحسين الوضع الاقتصادي والأمني في كلا البلدين.

وأسهمت العديد من الأحداث في زيادة حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في تونس، بينما أصبح جلياً أنّ التوترات السياسية، وغياب التقدم الاقتصادي، وعمليات الاغتيال الملحوظة لنشطاء يساريين سرعان ما أجهضت التجارب السياسية الأولى للنهضة في البلاد. وربما أسهم الخوف من أنّ الأحزاب الإسلامية كانت تحاول السيطرة على المستقبل السياسي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تحديد تصرفات بعض الناشطين والناخبين في تونس. ومع ذلك، لم تغب المظالم الداخلية الصادرة عن التونسيين، وتراوحت بين غياب التنمية الاقتصادية في المجمل وأوجه القصور السياسي لحركة النهضة تحديداً.^[56]

وفي ضوء ما حدث في مصر، يبدو أن حركة النهضة اتخذت خطوة محسوبة من أجل البقاء على الساحة السياسية على المدى الطويل، بتوصلها إلى حلّ سياسي عمليّ بين القوى السياسية التونسية، مع الأخذ في الاعتبار سلسلة الزلّات السياسية التي أطاحت بالإخوان المسلمين في مصر. ولا شك أنّ هذا كان حافزاً على الوصول إلى اتفاق الحوار الذي قاده الرباعي التونسي الراعي للحوار الوطني في شتاء عام 2013، والذي ساعد البلاد في تجنّب الوصول إلى حالة الفوضى السياسية التي وقعت في مصر. وأظهر قرار النهضة بالدخول في تحالف كبير مع حزب نداء تونس وتوقيع اتفاق قرطاج في يوليو/تموز من عام 2016، أظهر أيضاً أن الحزب وقادته على استعداد للوصول إلى تسويات سياسية براغماتية. ومع ذلك - كما أشار البعض - فقد اقتصر الائتلاف الحكومي على الأحزاب السياسية الكبيرة ذات النفوذ، ولم يتعامل مع التهميش السياسي للأحزاب الأصغر، وهو ما صعّب الوصول إلى الشمول السياسي.^[57]

وعلى مرّ السنوات القليلة الماضية، حاول حزب النهضة تنفيذ عملية إعادة توجيه وتجديد سياسية، قائلاً إنّ الحزب لا ينبغي أن يوسم بأنّه حزب سياسي إسلامي. فعلى سبيل المثال، في عام 2016، أعلن زعيم النهضة راشد الغنوشي أنّ الحزب ينبغي ألا يوصف بأنه إسلامي، بل ينبغي أن ينظر إليه على أنه حزب "ديمقراطيين مسلمين" يدافعون عن الديمقراطية، وقال الغنوشي: "نحن نترك الإسلام السياسي" وندخل مرحلة "الإسلام الديمقراطي".^[58] وأكد الغنوشي أنّه ينبغي الفصل بين الأنشطة الدينية والسياسية.^[59] وتبدو تلك التغييرات التي حظيت بدعاية كبيرة محاولة للنأي بالنفس عن الفوضى السياسية التي مرّت بها أحزاب إسلامية أخرى - وتحديداً في مصر - وتدشين فصل جديد في التاريخ السياسي للحزب عبر إظهار انفتاحه على جميع قطاعات المجتمع التونسي.

وفي حين أنّ اتفاق قرطاج والتحالف البرلماني مع نداء تونس يمكن أن يكونا قد منعنا وقوع كارثة في تونس، فما زالت هناك تحديات جمة تواجه الائتلاف الحاكم، لا سيما فيما يخصّ الاقتصاد. وفي ظلّ قيادة نداء تونس بصفته أكبر كتلة برلمانية حزبية والرئيس الباجي قايد السبسي، شهدت تونس احتجاجات كبيرة على غياب التقدم الاقتصادي والإصلاح السياسي في البلاد.^[60] وإبان ربيع وصيف العام الماضي 2018، ظهرت أيضاً خلافات قوية بين نداء تونس والنهضة حول الإصلاحات الاقتصادية والحقائب الوزارية.^[61] ونتيجة لذلك، انتهى التحالف البرلماني بين النهضة ونداء تونس، مع بدء كلّ حزبٍ منهما في رسم مسارٍ مستقلٍّ للمستقبل.^[62] وفي أوج المشكلات السياسية والاقتصادية، يجهز حزب النهضة نفسه ليكون حزباً معارضاً لحكومة فشلت - في نظر بعض التونسيين - في التعامل مع المتطلبات السياسية والاقتصادية الجوهرية.

من الواضح أن حزب العدالة والتنمية حاول شقَّ طريقٍ مستقلٍّ عن المنظمات الأخرى التابعة لجماعة الإخوان، وأنَّ أحداث عام ٢٠١٣ كانت بمثابة ثغرة استخدمتها بعض القوى السياسية لمحاولة تهميش الحزب عبر محاولة وضعه في سلَّة واحدة مع جماعة الإخوان المصرية

ومع أنَّ هذه تطوراتٌ حديثة، فإنَّ حزب النهضة يبدو في وضعٍ يسمح له بالبقاء فاعلاً سياسياً رئيساً. إذ شهدت نتائج الانتخابات المحلية، التي انعقدت في عام 2018، فوز النهضة بـ 27.5% من الأصوات مقارنةً ببدء تونس. [63] 22.5% وفي حين لم يفز أيُّ من الحزبين بأغلبية الأصوات، فإنَّ تلك الانتخابات المحلية تظهر أنَّ حزب النهضة ما زال قادراً على حشد دعمٍ بارز. وبعد فترةٍ سياسيةٍ صاخبةٍ في عامي 2013 و2014، يستعدُّ حزب النهضة للترشُّح في الانتخابات بصفته حزباً معارضاً في فترةٍ يتصاعد فيها السخط الاقتصادي، مع أنَّ الحزب كان جزءاً من الحكومة التي أخفقت في التعامل مع تلك الإشكالات كما ينبغي.

وفي حين أُصيب حزب النهضة بالضعف بفعل سوء الإدارة السياسية، فإنَّ فوزه بنسبة أصواتٍ أكبر من أيِّ حزبٍ آخر في الانتخابات المحلية يُظهر حيويته السياسية، ويُعدُّ أيضاً إشارةً على أنَّ مستقبله السياسي لم يتعرقل كثيراً بفعل الأحداث التي وقعت في مصر. وإجمالاً، يبدو أنَّ حزب النهضة قد أدرك جيداً أخطاء الإخوان في مصر وحاول النأي بنفسه عن التصور السلبي المأخوذ عن الإسلاموية، مع أنَّ الحزب ربما كان يحتاج إلى صياغة استراتيجياتٍ سياسيةٍ ومراجعاتٍ مشابهةٍ على أية حال، في ضوء مشكلاته وأخطائه الخاصة في تونس. ومع ذلك، ففيما يتعلَّق بالمستقبل السياسي للحزب، فإنَّ ثمة علاماتٍ على أنَّ صبر التونسيين على جميع الأحزاب السياسية الكبرى في تونس قد بدأ ينفد بسبب تفاقم سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية. وأولى هذه العلامات هي ضعف الإقبال على الانتخابات، مما يظهر حالةً من انعدام المبالاة السياسية والإجباط العام من الظروف السياسية والاقتصادية في تونس. وثانياً، فرغم تحقيق النهضة أفضل أداءٍ بين جميع الأحزاب التونسية، لم يبدو أنَّ هناك أيُّ حزبٍ قويٍّ جدًّا من حيث القدرة الانتخابية.

أمَّا في المغرب، فقد تحقَّق الظهور الانتخابي القوي لحزب العدالة والتنمية عام - 2011 جزئياً- بمساعدة الإصلاحات الانتخابية التي سمحت بقيام منظومة انتخابية أكثر حريةً تشكَّلت بفضل الربيع العربي. وبعد الانتخابات البرلمانية لعام 2011، التي أصبح فيها الحزب أكبر كتلة حزبية في البرلمان، ظهرت علاماتٌ على فعالية الحزب وائتلافه البرلماني في صياغة السياسات الاقتصادية والسياسية لتحسين الوضع في المغرب. [64] وقد جعلت تلك النجاحات، بالإضافة إلى موجة المطالبات بالإصلاح الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- حزب العدالة والتنمية مثار قلقٍ لملك المغرب. وحتى في ظلِّ تلاشي آمال الربيع العربي وعوده، فقد ساعد الأداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية عام 2016 في الظفر بحصَّة أكبر من المقاعد البرلمانية مما حقَّقه في الانتخابات البرلمانية لعام 2011. وتقدَّم تلك النتائج وحدها دليلاً قوياً ضد فكرة أن أداء مرسى في مصر كان له أثر ضارٌّ في الفرص السياسية لحزب العدالة والتنمية.

ومع أنَّ حزب العدالة والتنمية قد حقَّق نجاحاتٍ انتخابيةٍ خلال العقد الماضي، فإنَّ ثمة عدداً من التحديات التي يواجهها في السنوات القادمة، وهي مستقلةٌ تماماً عن أيِّ عوامل خارجية. فأولاً: شهدت البلاد احتجاجاتٍ متزايدة على انعدام كفاءة التنمية الاقتصادية في عدَّة أجزاء من البلاد. وتبع تلك التظاهرات من حالة السخط على سرعة التنمية الاقتصادية ونطاقها، لا سيما في المناطق الريفية في المغرب التي تشهد تخلُّفاً كبيراً عن سائر المناطق من ناحية التنمية. [65] وفي ظلِّ كون حزب العدالة والتنمية أكبر كتلة برلمانية، فقد ارتبط السخط بوجود تصوُّر غياب الدعم الحكومي، وهو تصوُّر يمكن أن يضرَّ بحزب العدالة والتنمية في الانتخابات القادمة. ثانياً: ما زال الملك محمد السادس يحتفظ بسلطاتٍ كبيرة ويبدو أنه يتمتَّع بقبول شعبيٍّ في المغرب. [66] ويبدو أنَّ الملك ينظر إلى حزب العدالة والتنمية باعتباره سلطه متناميةً ومنافساً سياسياً، ويفضِّل حزب الأصالة والمعاصرة عليه. [67] ويأتي هذا وسط موجةٍ من الانتقادات القوية لحزب العدالة والتنمية من جانب حزب الأصالة والمعاصرة بشأن طريقة إدارة حزب العدالة والتنمية للمغرب. [68] ويوجد تحدُّ ثالث يتمثَّل في التنافسات والانقسامات الداخلية داخل حزب العدالة والتنمية، لا سيما فيما يتعلَّق بتشكُّل هياكل القوى والتنافسات الداخلية. ويمكن أن تُصعِّب الانقسامات الممكنة بين أنصار عبد الإله بن كيران وأنصار سعد الدين العثماني على الحزب أن يظلَّ موحِّداً في أوج هذا الصراع الداخلي على السلطة. [69]

من الواضح أن حزب العدالة والتنمية حاول شقّ طريقٍ مستقلٍّ عن المنظمات الأخرى التابعة لجماعة الإخوان، وأنَّ أحداث عام 2013 كانت بمثابة ثغرة استخدمتها بعض القوى السياسية لمحاولة تهميش الحزب عبر محاولة وضعه في سلّة واحدة مع جماعة الإخوان المصرية. وتبدو نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2016 إشارةً على أن الحزب ما زال يتمتّع بدعمٍ سياسيٍّ قويٍّ في المغرب. ويبدو أنَّ الرأي العام حول الحزب ينبع من أنشطته وإنجازاته التشريعية ولا ينطلق من الحكم على الجماعات الأخرى التابعة للإخوان. [70] وقد استطاع الحزب، مستغلاً نجاحاته الانتخابية وتغلُّبه حتى الآن على العقبات التي تضعها أمامه أحزابٌ سياسية أخرى وأنصار الملك محمد السادس- النأي بنفسه عن السردية التي تسعى إلى إلصاقه بجماعة الإخوان المصرية. وليس المقصد من ذلك أن نقول إنَّ حزب العدالة والتنمية سيواصل صعوده السياسي في المغرب؛ فهو يواجه منافسةً سياسيةً شديدة، وملكاً ذا نفوذٍ متخوفاً من قوة الحزب، واضطراباً اقتصادياً في بعض أنحاء البلاد. ومع ذلك، فإن الأداء السياسي لحزب العدالة والتنمية في مرحلة ما بعد عام 2013 يُظهر أنه تجنَّب عمومًا أيَّ تأثيرات سلبية نجمت عن سقوط جماعة الإخوان المسلمين في مصر بفضل أدائه، ولم يعانِ على الصعيد الانتخابي بسبب أداء جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

وإجمالاً، تُعدُّ تونس والمغرب دراستي حالة مهمتين عند مناقشة مستقبل الأحزاب السياسية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فحزب النهضة والعدالة والتنمية في وضعٍ يسمح لهما بمواصلة أداء دور سياسيٍّ بارز في تونس والمغرب. وفي حين يبدو أن الحزبين قد تعلّما مما حدث في مصر، فليس ثمة دليلٌ واضح يشير إلى أنَّ الأحداث في مصر قد أثَّرت في حدِّ ذاتها في الأداء السياسي لأيٍّ من الحزبين. فبالنسبة إلى حزب النهضة، يبدو أن خطواته غير المحسوبة والتوتر السياسي داخل تونس هما المسؤولان أكثر من أحداث مصر عن انخفاض مستوى أدائه الانتخابي. أمَّا حزب العدالة والتنمية، فإن صعوده المستمر لا يتعلّق بقوى خارجية بقدر ما يتعلّق بالكيفية التي أدار بها الحزب مستقبل البلاد الاقتصادي وعلاقته مع الملك.

الآفاق السياسية للأحزاب التابعة للإخوان المسلمين

في ضوء الوتيرة السريعة التي تسير بها الأحداث وديناميات القوى المتغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن الصعوبة بمكان أن نقرّر بيقين ماهية المستقبل السياسي الذي ينتظر الأحزاب الإسلامية، لا سيما الأحزاب التابعة للإخوان أو تلك التي لها جذور تأسيسية مرتبطة بفكر الإخوان. وصحيحٌ أنَّ الأحداث السياسية التي يشهدها أحد البلدان لها تبعاتها في بلدانٍ أخرى، لكن الظروف والعوامل المتعلقة بكلِّ بلدٍ على حدة هي المؤشرات الأبرز على مستوى أداء تلك الأحزاب التابعة للإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية في مرحلة ما بعد عام 2013. وإضافةً إلى ذلك، لا يبدو أنَّ هناك حالة واضحة تظهر أن أداء محمد مرسى في مصر كان له أثرٌ ضارٌّ في الأحزاب الأخرى التابعة للإخوان المسلمين في المنطقة.

وبينما لم يُلقِ هذا المقال سوى نظرة موجزة على بعض النتائج الانتخابية للأحزاب التابعة للإخوان المسلمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يبدو أن هناك عددًا من المسارات السياسية الممكنة لتلك الأحزاب في المستقبل تعتمد بقوة على السياقات السياسية المحددة التي توجد بها تلك الأحزاب. ففي دولٍ مثل لبنان والعراق، تواجه الأحزاب التابعة للإخوان بيئاتٍ سياسية تتسم بالانقسامات الطائفية، مع كون الأحزاب الشيعية صاحبة اليد العليا في الانتخابات مؤخرًا. وفي أحسن الاحتمالات، ستعمل الأحزاب التابعة للإخوان في تلك الدول بصفتها شركاء أقلية في ائتلافاتٍ سياسية في المستقبل المنظور. وفي دولٍ مثل موريتانيا والكويت والأردن، يمكن أن تقود الأحزاب التابعة للإخوان كتلًا برلمانية صغيرة، وإن كانت تلك الكتلات ينقصها أي سلطة سياسية مؤثرة. وفي تلك الدول، تُمثّل السلطة القوية التي يحظى بها الجناح التنفيذي للسلطة، سواءً أكان رئيسًا أم أميرًا أم ملكًا، والتهديد بشن حملات قمع أو الحد من النشاط السياسي للمجموعة- تحديات بارزة أمام تحقيق تلك الأحزاب نجاحاتٍ مستقبلية. وفي الوقت الراهن، لا يبدو أنَّ الأحزاب التابعة للإخوان لديها فرصة تشكيل حكومة والتمتّع بتكثّل برلمانيٍّ قويٍّ سوى حزبي النهضة والعدالة والتنمية في تونس والمغرب. ولكن في تلك السياقات، كما عرضنا سلفًا، ثمة تحديات عديدة تواجه الأحزاب الكبيرة، التي تسيطر على القرارات والسياسات الحكومية أو تمتلك تأثيرًا فيها، فيما يتعلّق بالمطالب بالتطور الاقتصادي والسياسي.

إضافةً إلى ذلك، ومع أنّ نجاح الأحزاب التابعة للإخوان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو إخفاقها يعتمد عمومًا على البيئة السياسية الداخلية، فإن القوى الخارجية ستواصل تأدية دورٍ ما في التأثير في البيئة السياسية. فعلى سبيل المثال، لا شك أنّ الحملة التي شنتها السعودية ضد المنظمات التابعة للإخوان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد أثّرت بطريقةٍ أو بأخرى. وفي هذا الصدد، أصبحت بعض الأحزاب التابعة للإخوان داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جزءًا من حربٍ بالوكالة بين القوى الإقليمية، مع أنّ هذا ليس عاملاً قوياً في كل دولة، وكان من الممكن أن يحدث بغضّ النظر عمّا حدث في مصر. ومع ذلك، فإن قمع النشاط السياسي المعارض المرتبط بالإخوان المسلمين في أماكن مثل موريتانيا والأردن يبدو أنّ الهدف منه هو النيل من التأثير الاجتماعي والسياسي المحلي لتلك المنظمات. وهو أمرٌ ناتج بالأساس عن مخاوف من القبول السياسي الذي يحظى به الإخوان في تلك الدول، وكان من الممكن أن يحدث بغضّ النظر عن الأحداث التي وقعت في مصر.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ هناك دولًا لم يُعطها هذا المقال ربما يكون للأحزاب التابعة للإخوان فيها دورٌ سياسيٌ مستقبليٌّ أو قد تشارك على الأقل في التنافس الانتخابي. فعلى سبيل المثال، أعلنت حركة مجتمع السلم في الجزائر - وهي حزب سياسي تابع للإخوان - أنّها ستقدّم بمُرشّحٍ منها في الانتخابات الرئاسية القادمة التي ستجرى في العام الحالي [71]. وفي اليمن، يمكن أن يودّي حزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين دورًا في المستقبل السياسي للبلاد في حال التوصل إلى حلٍّ عمليٍّ للحرب الأهلية الدائرة فيها. وأخيرًا، وبينما تحارب جماعة الإخوان المسلمين للبقاء على قيد الحياة، فإنّ لديها تاريخًا من التعرّض للقمع المستمرّ على يد الحكومة، ويمكن أن تظهر إعادة بناء التنظيم مرةً أخرى في الحياة السياسية المصرية.

وبينما ما زال هناك الكثير من الأمور التي لم تتحدّد فيما يخصّ مستقبل الأحزاب السياسية الإسلامية، فإنّ النتائج الانتخابية من الانتخابات البرلمانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام 2013 تشير إلى عدم وجود "تأثير مرسى" واسع أو ظاهر على الأداء الانتخابي للأحزاب التابعة للإخوان؛ إذ تواجه تلك الأحزاب تحدياتٍ متميزة حسب الظروف السياسية المختلفة. ومع الترتيب لعقد المزيد من الانتخابات في السنوات القادمة، سيكون لدينا المزيد من البيانات والمعلومات لتساعدنا بشكلٍ أفضل في فهم الآفاق المستقبلية السياسية للأحزاب التابعة للإخوان.

الهوامش والمراجع

- [1] Hussein Ibish, "The Brotherhood's fiasco in Egypt will change future of Islamism," The National, July 21, 2013, كانون، 11 ديسمبر/كانون، تاريخ الدخول 11 الأول 2018
<https://www.thenational.ae/brotherhood-s-fiasco-in-egypt-will-change-future-of-islamism-1.333376>.
- [2] سيشار إلى هذه الأحزاب طوال المقال بمصطلح "الأحزاب التابعة للإخوان" مع أن بعضها قد أُنكر صلته بالإخوان في الماضي.
- [3] Scott Williamson and Nathan Brown, "Kuwait's Muslim Brotherhood under pressure," Foreign Policy, November 20, 2013, <https://foreignpolicy.com/2013/11/20/kuwait-muslim-brotherhood-under-pressure/>.
- [4] Ezzoubeir Jabrane, "Benkirane: We Have No Connection with the Muslim Brotherhood," Morocco World News, October 1, 2016, <https://www.morocroworldnews.com/2016/10/197765/benkirane-no-connection-muslim-brotherhood/>.
- [5] Abdeslam Maghraoui, "Morocco: The King's Islamists," Wilson Center, August 27, <https://www.wilsoncenter.org/article/morocco-the-kings-islamists>.
- [6] BBC, "Islamist PJD party wins Morocco poll," BBC, November 27, 2011, 2018 <https://www.bbc.com/news/world-africa-15902703>.
- [7] Aziz El Yaakoubi and Patrick Markey, "Moderate Moroccan Islamists win election, coalition talks seen as tough," Reuters, October 8, 2016, <https://www.reuters.com/article/us-morocco-election-tally-idUSKCN1280EP>.
- [8] Samia Errazzouki, "Morocco's king names PJD's Othmani as prime minister," Reuters, March 17, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-morocco-politics/moroccos-king-names-pjds-othmani-as-new-prime-minister-idUSKBN1601WU>.
- [9] Al-Jazeera, "The Ennahda Movement," Al-Jazeera, <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/6/24/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9>.
- [10] BBC, "Tunisia's Islamist Ennahda party wins historic poll," BBC, October 27, 2011, <https://www.bbc.com/news/world-africa-15487647>.
- [11] Associated Press, "Tunisia election results: Nida Tunis wins most seats, sidelining Islamists," The Guardian, October 30, 2014, تاريخ الدخول <https://www.theguardian.com/world/2014/oct/30/tunisia-election-results-nida-tunis-wins-most-seats-sidelining-islamists>.
- [12] Reuters, "Tunisia's Islamist party agrees to join coalition government," Reuters, February 1, 2015, <https://www.reuters.com/article/us-tunisia-politics/tunisas-islamist-party-agrees-to-join-coalition-government-idUSKBN0L51OB20150201>.
- [13] The Islamic Action Front Party, "Who We Are," The Islamic Action Front Party, <https://jabhajo.com/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86/>.
- [14] Sarah Timreck, "The Islamist Spectrum- Jordan's Mosaic," Wilson Center, December 13, 2017, <https://www.wilsoncenter.org/article/the-islamist-spectrum-jordans-mosaic>.
- [15] Muhammad Abu Rumman, "Jordan's Parliamentary Elections and the Islamist Boycott," Carnegie Endowment for International Peace, October 20, 2010, <https://carnegieendowment.org/sada/41769>.
- [16] Timreck, "The Islamist Spectrum- Jordan's Mosaic."
- [17] في المصدر السابق.
- [18] في المصدر السابق.
- [19] The Islamic Center Party, "Who We Are," The Islamic Center Party, <http://www.wasat-party.org/index.php/activities>.
- [20] Timreck, "The Islamist Spectrum- Jordan's Mosaic."
- [21] Suleiman al-Khalidi, "Jordanian police shut Muslim Brotherhood headquarters: senior Brotherhood figure," Reuters, April 13, 2016, <https://www.reuters.com/article/us-jordan-politics-opposition-idUSKCN0XA0TX>.
- [22] Williamson and Brown, "Kuwait's Muslim Brotherhood under pressure."
- [23] في المصدر السابق.
- [24] IFES Election Guide, "State of Kuwait: Election for Majlis al-Umma (Kuwaiti National Assembly)," IFES, November 26, 2016, <http://www.electionguide.org/elections/id/2986/>.
- [25] في المصدر السابق.
- [26] للاطلاع على عدد المقاعد الإجمالي في الانتخابات التي سبقت عام 2012، انظر: Ghanim Alnajjar, "Is Kuwait Out of the Impasse?" Carnegie Middle East Center, March 8, 2012, <http://carnegie-mec.org/sada/47427>.
- [27] في المصدر السابق.
- [28] Williamson and Brown, "Kuwait's Muslim Brotherhood under pressure."
- [29] Al-Jazeera, "Kuwait poll: Opposition wins nearly half of parliament," Al-Jazeera, November 27, 2016, <https://www.aljazeera.com/news/2016/11/kuwait-poll-opposition-wins-parliament-161127060822207.html>.
- [30] Scott Weiner, "Kuwait's emir just dissolved the country's parliament. Here's why," The Washington Post, October 17, 2016, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/10/17/kuwait-emir-just-dissolved-the-countrys-parliament-heres-why/?utm_term=.917a1d7bbf30.
- [31] Kristian Coates Ulrichsen, "Kuwait votes, again," Foreign Policy, July 25, 2013,

<https://foreignpolicy.com/2013/07/25/kuwait-votes-again/>.

[32] Alex Thurston, "Mauritania's Islamists," Carnegie Endowment for International Peace, March 1, 2012,

<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=47312>.

في المصدر السابق.

[34] France 24, "Mauritania's ruling party wins majority of seats in parliament," France 24, December 22, 2013, <https://www.france24.com/en/20131222-mauritania-elections-parliament>.

[35] Lamine Ghanmi, "Mauritania's ruling party secures sweeping election victory," The Arab Weekly, September 21, 2018, <https://theArabweekly.com/mauritanias-ruling-party-secures-sweeping-election-victory>.

[36] Lamine Ghanmi, "Mauritanian leader warns citizens against voting for Islamists," Middle East Online, September 1, 2018, <https://middle-east-online.com/en/mauritanian-leader-warns-citizens-against-voting-islamists>.

[37] Middle East Eye, "Mauritania shuts charity linked to Muslim Brotherhood," Middle East Eye, March 7, 2014, <https://www.middleeasteye.net/news/mauritania-shuts-charity-linked-muslim-brotherhood-1255034842>.

[38] Al-Jazeera, "The Iraqi Islamic Party," Al-Jazeera, <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/9/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A>.

في المصدر السابق.

[40] Muhanad Seloom, "An Unhappy Return: What the Iraqi Islamic Party Gave Up to Gain Power," Carnegie Middle East Center, November 19, 2018, https://carnegie-mec.org/2018/11/19/unhappy-return-what-iraqi-islamic-party-gave-up-to-gain-power-pub-77747?fbclid=IwAR2lu1NV_tXyquscabY8BN5NvZyRSATYDyGUWe6F1RY7Ms3o5YXTXrMpY.

[41] Michael Howard, "Main Sunni party pulls out of Iraqi election," The Guardian, December 28, 2004,

<https://www.theguardian.com/world/2004/dec/28/iraq.michaelhoward>.

[42] Carnegie Endowment for International Peace, "Iraq," Carnegie Endowment for International Peace, December 17, 2010, <https://carnegieendowment.org/2010/12/17/iraq-pub-42158#elections>.

في المصدر السابق.

[44] Noon Post, "Announcement of the Iraqi election results, and political blocs are skeptical of them," Noon Post, May 20, 2014,

<http://www.noonpost.org/content/2790>.

[45] Alghad Press, "The Islamic Party announces it will not participate in the upcoming under its name," Alghad Press, February 24, 2018,

<https://www.alghadpress.com/news/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/144801/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82>.

[46] Seloom, "An Unhappy Return: What the Iraqi Islamic Party Gave Up to Gain Power."

في المصدر السابق.

[48] Ahmed Aboulenein, "Recount shows Iraq's Sadr retains election victory, no major changes," Reuters, August 10, 2018,

<https://www.reuters.com/article/us-iraq-election/recount-shows-iraqs-sadr-retains-election-victory-no-major-changes-idUSKBN1KV041>.

[49] Bassam Nasser, "What did the Iraqi Islamic Party Earn from Political Work," Arabi 21, September 25, 2018,

<https://arabi21.com/story/1125537/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A>.

[50] The Islamic Group in Lebanon, "Who We Are," The Islamic Group in Lebanon,

<http://www.al-jamaa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9/%D9%85%D9%86%20%D9%86%D8%AD%D9%86/?pnm=%D9%85%D9%86%20%D9%86%D8%AD%D9%86>.

[51] Ralph Ellis, "Turnout low in Lebanon's first parliamentary election in 9 years," CNN, May 7, 2018, <https://edition.cnn.com/2018/05/06/middleeast/lebanon-election-results/index.html>.

[52] Raphaël Lefèvre, "A New Direction for Lebanon's Muslim Brothers," Carnegie Middle East Center, February 11, 2016,

<http://carnegie-mec.org/diwan/62740>.

في المصدر السابق.

[54] Jana al-Dhayby, "Al-Ayyubi to 'al-Modon': Thus the Islamic Group will respond to its electoral punishment," al-Modon, May 13,

<https://www.almodon.com/politics/2018/5/13/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A>.

[55] France 24, "Hezbollah claims victory, PM Hariri loses a third of seats in Lebanon's parliamentary vote," France 24, May 7, 2018,

<https://www.france24.com/en/20180507-lebanese-prime-minister-hariri-future-movement-party-lost-third-seats-elections>.



- [56] Chris Stephen, "The Tunisia quartet: how an impossible alliance saved the country from collapse," The Guardian, December 8, 2015, <https://www.theguardian.com/world/2015/dec/08/tunisia-quartet-arab-spring-islamist-nobel-peace-prize>.
- [57] Julius Dinstelhoff and Katrin Sold, "The Carthage Agreement Under Scrutiny," Carnegie Endowment for International Peace, November 29, 2016, <http://carnegieendowment.org/sada/66283>.
- [58] Middle East Eye, "Ennahda leader Ghannouchi: 'We are Muslim democrats, not Islamists,'" Middle East Eye, May 19, 2016, <https://www.middleeasteye.net/news/ennahda-leader-gannouchi-we-are-muslim-democrats-not-islamists-1710821541>.
- [59] في المصدر السابق.
- [60] The Economist, "Tunisians are losing faith in the ballot box," The Economist, January 18, 2018, <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2018/01/18/tunisians-are-losing-faith-in-the-ballot-box>.
- [61] Tarek Amara, "Tunisia ruling coalition fails to agree on economic reforms, cabinet reshuffle," Reuters, May 28, 2018, <https://www.reuters.com/article/us-tunisia-politics/tunisia-ruling-coalition-fails-to-agree-on-economic-reforms-cabinet-reshuffle-idUSKCN1IT159>.
- [62] Sondos Asem, "Tunisia's political deals: How new power bloc may shift government balance," Middle East Eye, October 1, 2018, <https://www.middleeasteye.net/news/tunisia-20alliance-government-power-nida-tounes-ennahda-essebsi-chahed-1897796065>.
- [63] Deutsche Welle, "Tunisia: Low turnout as Ennahda party claims victory," Deutsche Welle, May 7, 2018, <https://www.dw.com/en/tunisia-low-turnout-as-ennahda-party-claims-victory/a-43678089>.
- [64] Intissar Fakir, "Morocco's Islamist Party: Redefining Politics Under Pressure," Carnegie Endowment for International Peace, December 28, 2017, <https://carnegieendowment.org/2017/12/28/morocco-s-islamist-party-redefining-politics-under-pressure-pub-75121>.
- [65] The Economist, "As Morocco's economy slows, the jobless are getting restive," The Economist, March 1, 2018, <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2018/03/01/as-moroccos-economy-slows-the-jobless-are-getting-restive>.
- [66] Fakir, "Morocco's Islamist Party: Redefining Politics Under Pressure."
- [67] Maïti Monjib, "Record Gains for Morocco's Islamist Party," Carnegie Endowment for International Peace, October 27, 2016, <https://carnegieendowment.org/sada/64968>.
- [68] Abdelfattah Naoum, "Morocco's PAM Under Pressure," Carnegie Endowment for International Peace, September 8, 2017, <https://carnegieendowment.org/sada/73049>.
- [69] Hassan al-Ashraf, "A crisis of leadership strikes Moroccan parties: Justice and Development faces a test of Internal Democracy," Al-Arabi al-Jadid, September 18, 2017, <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/9/17/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-3-1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9>.
- [70] انظر: Fakir, "Morocco's Islamist Party: Redefining Politics Under Pressure."
- [71] Othman Lahyani, "The Algerian Brotherhood decides to participate in the upcoming presidential elections," Al-Arabi Al-Jadid, August 29, 2018, <https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/8/29/%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9>.



عن المؤلف

نيكولاس جورفاد: باحثٌ متخصصٌ في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحاصلٌ على دكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة برلين الحرة.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العام، وبتعزيز مُثل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

منتدى الشرق

ALSHARQ FORUM

sharqforum.org

    / SharqForum

 / Sharq-Forum